

(مرفق رقم ٣)

**توصيات الجمعية العامة في دورتها العاشرة
للمنظمة العربية للأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة بشأن الموضوعات الفنية
المملكة العربية السعودية - الرياض ١٩/١١/١٤٣١هـ الموافق ٢٧/١٠/٢٠١٠م**

الموضوع الفني الأول

الوسائل الكفيلة بتدعيم استقلال الأجهزة العليا للرقابة المالية

ملخص لتقرير المقرر

.....

تمت مناقشة الموضوع في الجلسة الثانية المنعقدة في الرياض عاصمة المملكة العربية السعودية في يوم الأربعاء ١٩/١١/١٤٣١هـ الموافق ٢٧/١٠/٢٠١٠م ، حيث قدمت (١١) ورقة قطرية من قبل الأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة التالية:

١. الجهاز المركزي للمحاسبات بجمهورية مصر العربية.
٢. ديوان المحاسبة بالمملكة الأردنية الهاشمية
٣. مجلس المحاسبة بالجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية.
٤. ديوان المراقبة العامة بالمملكة العربية السعودية.
٥. ديوان الرقابة المالية بجمهورية العراق.
٦. ديوان الرقابة المالية والإدارية بالسلطة الوطنية الفلسطينية.
٧. ديوان المحاسبة بدولة قطر.
٨. ديوان المحاسبة بدولة الكويت.
٩. ديوان المحاسبة بالجمهورية اللبنانية.
١٠. المجلس الأعلى للمحاسبات بالمملكة المغربية.
١١. الجهاز المركزي للرقابة والمحاسبة بالجمهورية اليمنية.

وتمت كتابة البحث الشامل التفصيلي من قبل الجهاز المركزي للحسابات بجمهورية مصر العربية كمقرر للموضوع ، وترأس ديوان الرقابة المالية بجمهورية العراق جلسة النقاش ، واشترك ديوان الرقابة العامة بالمملكة العربية السعودية كمنسق للموضوع .
كما قام مقرر الموضوع بعرض تقرير مختصر عن الموضوع المشار إليه حيث تمحور البحث الرئيسي على ما يلي :

الفصل الأول : استقلالية الأجهزة العليا للرقابة .

المبحث الأول : الرقابة (مفهومها - أهميتها - أنواعها).
المبحث الثاني : الأجهزة العليا للرقابة (تعريفها - دورها - علاقتها بالأطراف الأخرى).
المبحث الثالث : استقلالية الأجهزة العليا للرقابة (مفهومها - أهميتها - أنواعها) .
المبحث الرابع : المعوقات والصعوبات التي تواجه استقلالية الأجهزة العليا للرقابة (سياسية ، قانونية ، مالية ، إدارية ، مهنية).

الفصل الثاني : الوسائل الكفيلة لتدعيم استقلالية الأجهزة العليا للرقابة .

المبحث الأول : وسائل دعم استقلالية الأجهزة العليا للرقابة من المنظور القانوني.
أولاً : وجود إطار تشريعي فعال وملائم .
ثانياً : وجود أنظمة سياسية ديمقراطية مستقرة.
ثالثاً : استقلالية رؤساء الأجهزة العليا للرقابة .
رابعاً : وجود آليات فعالة لمتابعة توصيات الجهاز الأعلى للرقابة.
خامساً : مشاركة الأجهزة العليا للرقابة في إعادة تقنين مهنة المحاسبة والمراجعة ووضع كافة الوسائل الممكنة لحمايتها.
سادساً : توسيع السلطات الممنوحة لأداء اختصاصات الأجهزة العليا للرقابة .

المبحث الثاني : وسائل دعم الاستقلالية من المنظور المهني .

أولاً : حرية مطلقة للحصول على كافة المعلومات والوثائق .

ثانياً : الحق والالتزام بإعداد التقارير وتحديد مضامينها وتوقيتها ونشرها وتوزيعها .

ثالثاً: نشر الوعي الرقابي والثقة في الجهات الخاضعة للرقابة .

رابعاً : تفعيل معايير التقييم المهني لأعضاء الأجهزة العليا للرقابة .

خامساً: مساندة التطورات لممارسة الرقابة الشاملة الفعالة .

المبحث الثالث : وسائل دعم الاستقلالية من المنظور المالي والإداري .

الفصل الثالث : تناول تجارب عشرة أجهزة عليا للرقابة المالية والمحاسبة .

التوصيات

بعد مناقشة مستفيضة للموضوع ودراسة وتحليل أوراق البحوث القطرية المقدمة تم

التوصل إلى التوصيات التالية :

- ١ . المحافظة على ما حققته الأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة من استقلالية والسعي للحصول على المزيد من الاستقلالية ، مع ملاحظة عدم ارتباطها بالسلطة التنفيذية .
- ٢ . دعم استقلال الأجهزة سواءً من المنظور القانوني أو المهني أو المالي والإداري .
- ٣ . دراسة إنشاء محكمة للمحاسبة للبت في المخالفات المتكشفة ، وحالات الفساد المالي والإداري المكتشفة من خلال ممارسة العمل الرقابي لتحقيق مبدأ المساءلة العامة والعقاب للمخالفين .
- ٤ . مشاركة الأجهزة في تقنين مهنة المحاسبة والمراجعة في ظل تطبيق اتفاقية التجارة العالمية .
- ٥ . السعي لاستقلال رؤساء الأجهزة للرقابة من حيث التعيين والمزايا والحصانة القانونية والعزل ، مع توفير الحماية القانونية للمراجعين والأعضاء الفنيين فيما يخص أداء عملهم الرقابي .
- ٦ . العمل على منح الجهاز الرقابي الصلاحية التي تمكنه من ممارسة دوره الرقابي بما يحقق أهدافه ودون تدخل خارجي .
- ٧ . وضع آليات فعالة لمتابعة معالجة الملاحظات ، وتنفيذ التوصيات التي ترد في تقارير الأجهزة الرقابية .
- ٨ . مراعاة العمل بالنصوص الواردة في الإعلانات والاتفاقيات الصادرة عن المنظمات المهنية الدولية والإقليمية ، والتي تؤكد على استقلالية الأجهزة الرقابية .